الاستثمار المحلي، مدخل للتنويع الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية للفترة 1994–2018

Local investment, an entry point for economic diversification the promotion of economic growth in Algeria study for 1994-2018

ط.د. هباط صابرينة[1]، د. بن زيدان ياسين[2]

[1] جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ، sabrina3127@yahoo.com

[2] جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ، yacine.benzidane@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/30 تاريخ القبول: 2021/10/06 تاريخ النشر: 2021/12/30

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تحليل ودراسة الاستثمار المحلي بمختلف أشكاله، وتم الاعتماد في الدراسة القياسية على دالة Cobb-douglas لبناء النموذج ولقياس مساهمة الاستثمار المحلي في الناتج المحلي الخام، وبالتالي أثره على سياسة التنويع الاقتصادي من جهة والنمو الاقتصادي الجزائري من جهة أخرى

وقد تم التوصل إلى أنه يوجد دور للاستثمارات في النمو الاقتصادي وتطور الإنتاجية، والدخل القومي وزيادة حجم الإنتاج وبالتالي تعزيز التنويع الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: الاستثمار، الاستثمار المحلي، التنويع الاقتصادي، النمو الاقتصادي، الجزائر.

تصنيفات JEL: R11, R42, R53

Abstract:

The aim of this research is to analyze and study local investment in its various forms. On the benchmark side, the Cobb-douglas function was relied on to build the model to measure the role of local investment in boosting its contribution to GDP and thus its impact on economic diversification policy, and Algerian economic growth**.**

This research paper identified the influential role of investments in economic growth and production development, as well as an effective dynamic component of national income, increased volume of production and thus enhanced economic diversification.

Keywords: Investment, local investment, Economic diversification, Economic growth, Algeria

Jel Classification Codes: R11, R42, R53

المؤلف المرسل: هباط صابرية، **الإيميل**: benzriad@hotmail.fr

1. مقدمة:

للاستثمار أثر ايجابي على الحياة الاقتصادية بنوعيه الاستثمار العمومي والخاص لهذا تسعى جل الدول إلى تشجيع الاستثمار وذلك لزيادة الدخل القومي وتخفيض البطالة مما يكون له إثر ايجابي على الجانب الاقتصادي والاجتماعي. فمن أولوية الحكومة، من خلال الاستثمارات العمومية والتي من خصوصيته، البحث عن تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع بتوفير السكن والعلاج وغيرها في حين يسعى الاستثمار الخاص إلى تحقيق الأرباح. ولتحفيز الاستثمارات يجب توفير مناخ ملائم من استقرار سياسي واقتصادي وتبني سياسات إدارية وقوانين تشريعية ملائمة وواضحة كما يجب فتح مجال لتطوير الأسواق المالية وذلك لضمان رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق الاستثمارات ومواكبة التكنولوجيات الحديثة والطرق الإنتاجية الجديدة لضمان استمرارية الاستثمارات. لهذا سنتطرق في دراستنا هذه إلى الإشكالية التالية:

كيف يساهم الاستثمار المحلي في التنويع الاقتصادي ودفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر؟

1.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في التطرق لدراسة مدى فعالية الاستثمار المحلي بفرعيه العمومي والخاص في تعزيز التنوع الاقتصادي من جهة ومساهمته في دفع عجلة النمو الاقتصادي من جهة أخرى. والتعرف أكثر على السياسات التنموية والجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لدعم الاستثمار المحلي لتحقيق النمو الاقتصادي.

2.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- واقع الاستثمارات المحلية والنمو الاقتصادي في الجزائر **(1994–2018)**.
- تحليل دور الاستثمار المحلي في تعزيز التنوع الاقتصادي وتحسين النمو الاقتصادي.
- الوصول إلى نموذج قياس يعبر عن مدى مساهمة الاستثمار المحلي في الناتج المحلي الخام.

3.1. فرضيات الدراسة:

لتحقيق الأهداف الدراسة بأخذ بعين الاعتبار النظريات الاقتصادية والواقع الاقتصادي للبلد والمجهودات المبذولة من طرف الدولة لدعم الاستثمار المحلي نفرض ما يلي:

- للاستثمار المحلي دور متزايد في تعزيز التنوع الاقتصادي.
- هناك علاقة طردية بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

2. واقع الاستثمار المحلي في الجزائر:

مع تبني نظام السوق و فتح المجال للاستثمارات المحلية خاصة في القطاع الخاص، إضافة إلى الاستثمارات العمومية، تم تبني عدة قوانين لمواكبة التغيير وإتباع نظام السوق و إبرام اتفاقيات الصندوق النقد الدولي لأول مرة 1989 , و إتباع عدة قوانين نذكر منها قانون ترقية الاستثمار 1993 (شوقي جابر، 2015، ص199-202)، و ذلك لفتح المجال للاستثمارات الخاصة, و إنهاء التمييز بين الاستثمار العام و الخاص بكل أنواعه و تسهيل الإجراءات الاستثمارية ليأتي فيما بعد الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار سنة 2001 , ليحفز الاستثمار و تبني مبدأ الحرية الكلية و منح امتيازات خاصة للمناطق أكثر حاجة للتنمية. أما الأمر رقم 06-08 لسنة 2008 معدل ومتمم للأمر رقم 01-03 فجاء ليمنح حرية الاستثمار مع الأخذ بعين اعتبار الاستثمارات المقننة.

1.2. واقع الاستثمار العمومي:

عرف الاستثمار العمومي تذبذبا (Younes B, 2003) واضحا. فقد كان يمثل أكثر من 90% من الاستثمارات الكلية، لإتباع النظام الاشتراكي حيث مثل 45% من الدخل القومي. ففي السبعينات تم التركيز عل الاستثمارات الثقيلة حين كانت تطمح الدولة إلى تشكيل قاعد صناعية صلبة , ولكن مع انخفاض أسعار البترول وفائض العمالة المستخدمة في القطاع الصناعي والذي أدى إلى زيادة المصاريف التي كانت تفوق الأرباح المحققة، أصبح على الدولة تقديم الإعانات للمصانع من اجل تغطية تكاليف.

ولكن مع الأزمة البترولية لسنة 1986 وزيادة المديونية وسقوط النظام الاشتراكي، أصبحت الجزائر عاجزة عن الاستمرار في سياسة الدعم. وفي سنة 1988 تم تبني نظام السوق تم فتح المجال للاستثمارات الخاصة وبدأت تأخذ مكانتها في الاقتصاد وبدأت نسبة الاستثمارات العمومية بالتراجع، وفتح المجال للقطاع الخاص حسب القانون نقد والقرض 1990. رغم هذا، تبنت الدولة عدة برامج خاصة لدعم النمو الاقتصادي 2001-2004 بمبلغ 525 مليار دج للاستثمارات العمومية. ثم برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2010-2014 مليار دولار لدعم الاستثمارات العمومية والخاصة.

2.2. واقع الاستثمار الخاص:

قامت الدولة بدعم الاستثمارات الخاصة بواسطة هيئات عمومية تعمل على توفير الأموال اللازمة للمستثمرين الخواص، نذكر منها في الوهلة الأولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي اعتمد نشاطها

على توفير نظرة شاملة حول مناخ الاستثماري الجزائري و تقديم مزايا للاستثمارات الاستراتيجية لتأتي فيما بعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ 1996 (بوحفصي عبدالله، 2017، ص722) والتي تعمل على توفير الأموال اللازمة لتجسيد مشاريع الشباب في ارض الواقع، على أن لا يفوق المبلغ 10.000.000.00دج ونفس المضمون للوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة سنة 2004 (حسب موقع الوكالة)، على أن لا يتعدى المبلغ المقترض 1.000.000.00دج . ويأتي في الأخير الصندوق الوطني للتامين على البطالة 1994 (حسب CNAC) يقوم بتمويل مشاريع أشخاص التي تنحصر أعمارهم 30 إلى 50 سنة على ألا يتعدى مبلغ 10.000.000.00دج.

3. تنوع الاستثمارات ضمن التنوع الاقتصادي:

نتيجة لارتفاع سعر البترول والرواج الاقتصادي الذي عرفته البلد في الالفينيات، أصبح القطاع الرائد هو القطاع الصناعي حيث امتص أكبر نسبة لليد العاملة. حيث تم تأسيس أربع مركبات لصناعة الحديد (حسب موقع www.aps.dz) وصناعة الأغذية التي تمثل 45% (حسب موقع www.tsa.algezera.netbusniss) من قطاع الصناعة، لتليها صناعة الاسمنت بلغت 17 مصنع (خبابة وافية)، و صناعة السيارات 5 مركبات (عبد الحكيم حذاقة، 2020) . أما قطاع البناء يأتي في المرتبة الثانية، فتعد المباني المنجزة 3.6 مليون سكن (حسب موقع www.aps.dz.economie/75380-temmar) لجميع الصيغ التي تم اتخذها السكنات الاجتماعية والسكنات الترقوية (LPP، LPA، LSP). أما البنى التحتية فيمكن أن نذكر منها الطريق السيار شرق غرب، والآبار التي تم انجازها وعدة محطات لتحليه المياه والتي بلغت 34 محطة سنة 2014. بالإضافة إلى الجامعات والمدارس والمستشفيات التي تم تشيدها، أما في مجال الاتصالات نذكر الشركات الكبرى جيزي ونجمة وموبيليس، ونتيجة المنافسة التي عرفتها هذه الشركات، انخفضت رسوم الاشتراك وسعر المكالمات كما أصبح الانترنت في متناول جميع المواطنين.

3. واقع النمو الاقتصادي:

عرف النمو الاقتصادي تذبذبا فتارة يكون مرتفع و تارة منخفض (حسب موقع www.andi.dz) نتيجة لطبيعة الاقتصاد الريعي، الذي يعتمد على المحروقات حيث يشكل 90% من الدخل الوطني. عرف النمو الاقتصادي ارتفاعا في السبعينات بعد تأميم المحروقات، و تم دعم الاستثمارات العمومية و ذلك لطمح الدولة بتأسيس قاعدة صناعية صلبة، لهذا اتجهت للمديونية الخارجية لتحقيق هدفها لكن مع انخفاض أسعار البترول 1986 وزيادة المديونية الخارجية، وسقوط النظام الاشتراكي كان على الدولة تبني

نظام السوق وفتح المجال للخواص من أجل تخفيف العبء على الحكومة , كما تم إلغاء تدعيم أسعار والتي أثقلت كاهل الخزينة العمومية لكن مع الالفينيات وبارتفاع أسعار البترول وزيادة مدا خيل البترولية التي تشكل 90% من الناتج المحلي الخام، عرفت ارتفاع في النمو الاقتصادي ورواجا اقتصاديا مما أدى إلى مسح جميع الديون الخارجية، ودعم الاستثمارات العمومية والاستقرار الاقتصادي لكن بعد انخفاض أسعار المحروقات سنة 2014 إلى غاية الآن انخفض النمو الاقتصادي وتم التوجه إلى التمويل غير التقليدي لتفادي مديونية الخارجية وتوفير الأموال اللازمة .

4. الدراسة القياسية:

1.4. التعريف بالدراسة:

سيتم الاعتماد على دالة Cobb-douglas لبناء النموذج لقياس دور الاستثمار المحلي في تعزيز ومساهمته في الناتج المحلي الخام وبالتالي أثره على سياسة التنويع الاقتصادي من جهة والنمو الاقتصادي الجزائري من جهة أخرى وسوف يتم تقدير الدالة بالاعتماد على الاستثمار المحلي، الصادرات وعنصر العمل حسب الدالة التالية:

$$PIB=F\ (ID.LABOUR.G.\varepsilon)$$

PIB الناتج الإجمالي المحلي: هو عبارة عن الانتاج الوطني من سلع و خدمات أي كل ما ينتجه الوطن خلال فترة زمنية معينة لمعرفة حجم الاقتصاد

ID هي الاستثمارات المحلية الوطنية وتجمع معظم الدراسات على الدور الذي تلعبه الاستثمارات المحلية في النمو الاقتصادي

LABOUR عد العمال على المستوى الكلي

G تمثل النفقات العمومية

$$PIB=A.ID^{c2}.LABOUR^{c4}\ ..G^{C3}\ .\varepsilon^{\omega}$$

$$=\frac{ID^{c2}*G^{C3}*\varepsilon^{\omega}}{LABOUR}\ \frac{PIB}{LABPOUR}$$

$$Ln\ PIB/L= LnA+c2Ln ID/L\ .+c3G/L\ +.u_i$$

$$Ln\ PIB/L= c1+c2Ln ID/L\ .+c3G/L\ + +.u_I$$

في ظل المعطيات التالية:

الجدول رقم (01): المتغيرات الاقتصادية حسب قيم الانحراف المعياري

	LNPIB_L	LNID_L	LNG_L
Mean	12.28516	10.68266	10.98289
Median	12.44005	10.06438	11.29965
Maximum	13.03812	12.38455	12.16918
Minimum	11.15252	9.378857	8.002378
Std. Dev.	0.635712	1.118581	1.322330
Skewness	-0.327443	0.514510	-1.381510
Kurtosis	1.687589	1.520520	3.805560
Jarque-Bera	2.061660	3.112420	7.592941
Probability	0.356711	0.210934	0.022450
Sum	282.5588	245.7013	241.6236
Sum Sq. Dev.	8.890855	27.52693	36.71969
Observations	23	23	22

حسب الجدول أعلاه نرى أن التشتت ضعيف في جل المتغيرات الاقتصادية وذلك حسب قيم الانحراف المعياري وحسب القيمة الإحصائية ل Jarque-Bera والاحتمالات المقابلة لها جل المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي حيث تفوق احتمالاتها 5% معادى النفقات العمومية.

2.4. ارتباط المتغيرات:

جدول رقم (02): ارتباط المتغيرات

	LNG_L	LNPIB_L	LNID_L
LNG_L	1	0.9135724468559483	0.7585451012172511
LNPIB_L	0.9135724468559483	1	0.898161752174372
LNID_L	0.7585451012172511	0.898161752174372	1

حسب الجدول أعلاه نرى ارتباط طردي وكبير ما بين النفقات العمومية والاستثمار المحلي من جهة والنمو الاقتصادي الناتج الوطني الإجمالي من جهة أخرى حيث جل الارتباطات تفوق 80%.

3.4. تقدير النموذج:

لدراسة النموذج التالي نقوم بتحويل المتغيرات إلى الصيغة اللوغارتمية وذلك لتلاقي مشاكل القياسية لدراسة النمو الاقتصادي وعلاقته بالمتغيرات الداخلة في النموذج لنتحصل على المعادلة التالية:

Estimation Equation:

LS LNPIB_L = C (1) + C (2)*LNID_L +C (3)*LNG_L

==========

Substituted Coefficients:

LNPIB_L = C (1) + C (2)*LNID_L +C (3)*LNG_L

==========

LNPIB_L = 6.66717459554+ 0.266042722643*LNID_L +0.2554219589*LNG_L

حيث يشير c (1) إلى مقدار الثابت أما c (2) c (3) تشير إلى المعاملات الخاصة لكل متغير تمثل نسبة تأثير التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة التابعة لها من الاستثمار المحلي والنفقات العمومية على الترتيب بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي.

4.4. الاختبارات الإحصائية:

فيما يخص تقدير النموذج تم الاعتماد على النموذج اللوغارتمي على طريقة المربعات الصغرى وتعد الأفضل من الناحية الإحصائية والقياسية والاقتصادية بالاعتماد على برنامج eviews8 للحصل على النتائج التالية حسب الجدول أدناه.

جدول رقم (03): الاختبارات الإحصائية

Dependent Variable: LNPIB_L
Method: Least Squares
Date: 05/20/21 Time: 12:20
Sample: 1995 2017
Included observations: 22
LNPIB_L=C(1) +C(2)*LNG_L +C(3)*LNID_L

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	6.667175	0.355494	18.75466	0.0000
C(2)	0.255422	0.042310	6.036977	0.0000
C(3)	0.266043	0.049890	5.332624	0.0000
R-squared	0.933758	Mean dependent var		12.32700
Adjusted R-squared	0.926785	S.D. dependent var		0.617423
S.E. of regression	0.167064	Akaike info criterion		-0.614755
Sum squared resid	0.530298	Schwarz criterion		-0.465977
Log likelihood	9.762307	Hannan-Quinn criter.		-0.579707
F-statistic	133.9131	Durbin-Watson stat		0.444913
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج eviews8

هناك إثر ايجابي مابين الاستثمار المحلي والناتج الوطني الإجمالي أي النمو الاقتصادي فزيادة الاستثمار المحلي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة 0.25 % من النمو الاقتصادي أما النفقات العمومية لها إثر ايجابي اقل فزيادتها بنسبة 1% تؤثر على النمو الاقتصادي بنسبة 0.25%.

حسب النتائج المتوصل إليها يمكن القول إنها تتفق مع النظرية الاقتصادية

5. الدراسة الإحصائية:

للقيام بالدراسة الإحصائية نستعين بالاختبارات من الدرجة الأولى لدراسة ما مدى الارتباط المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ومعنوية النموذج المتحصل عليه بالاستعانة بالنتائج الجدول أدناه.

1.5. معامل التحديد المتعدد R^2:

يشرح لنا معامل التحديد R^2 والذي تحصلنا عليه بقيمة 93 % من التغيرات الحاصلة في الناتج الوطني الإجمالي أي النمو الاقتصادي هي مرتبطة بالمتغيرات المستقلة المذكورة في النموذج وتبقى 7% من متغيرات أخرى.

2.5. اختبار إحصائية استودنت:

يتم المقارنة مابين قيمة T_{tab} المجدولة والقيمة المحسوبة فإذا كانت calT المحسوبة أكبر من Ttab المجدولة عند مستوى معنوية 5% نقول إن المعلمة لها معنوية إحصائية ونرفض فرضية H_0 C $_i$ = 0 ونقبل الفرضية H_1 C $_i$ ‡ 0

$$T_{tab} = t_{n-k-1}^{\&/2} = t_{20}^{0.25} = 2.086$$

و ذلك عند مستوى معنوية 5%

- المعامل (2) c التابع للمتغير التفسيري النفقات العمومية $T_{cal} = 6.03 > 2.086 = T_{tab}$ ومن هنا يمكن القول إن المعلمة لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% لان القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نقبل H_1 ونرفض H_0 أي النفقات العمومية له معنوية إحصائية في تفسير النمو الاقتصادي الجزائري عند مستوى معنوية5% 1995-2017

- المعامل (3) cالتابع للمتغير التفسيري الاستثمار المحلي $T_{cal} = 5.33 < T_{tab} = 2.086$

ومن هنا يمكن القول إن المعلمة لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% لان القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نقبل H_1 ونرفض H_0 أي النفقات العمومية لها معنوية إحصائية في تفسير النمو الاقتصادي الجزائري عند مستوى معنوية5% 1995-2017

في الأخير يمكن القول إن المعل مات (3) c (2) c (1) cلها معنوية إحصائية أي أن المتغيرات المستقلة الثلاث الاستثمار المحلي، العمالة والصادرات لها معنوية إحصائية في تفسير النمو الاقتصادي حسب إحصائية استودنت.

3.5. اختبار إحصائية فيشر F:

القيمة المحسوبة لفيشر اكبر من القيمة المجدولة المستخرجة بدرجة حرية 3 و للبسط 23 و معنوية 5%نتحصل على القيمة الجدولية التالية 3.03 f_{23}^{3} = أما قيمة F المحسوبة فهي 133.91اكبر من القيمة الجدولية ومن هنا نرفض H_0 ونقبل H_1 نقول أن النموذج له معنوية إحصائية أي يوجد على الأقل متغير واحد مستقل يفسر المتغير التابع النمو الاقتصادي بمستوى معنوية 5%.

4.5. اختبار ارتباط الذاتي للأخطاء اختبار :LM

يرى الكثير من الاقتصاديين أن إحصائية داربين واتسون لا يعطي نتائج دقيقة خاصة في العينات الصغيرة حيث لا تقوم بالكشف عن وجود ارتباط ذاتي للأخطاء خاصة عند الوقوع في منطقة عدم الحسم كما هو الحال في هذا النموذج لذا سيتم الاعتماد على اختبار **LM**

جدول رقم (04): اختبار ارتباط الذاتي للأخطاء – اختبار LM –

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	11.38421	Prob. F(1,18)		0.0034
Obs*R-squared	8.523375	Prob. Chi-Square(1)		0.0035
Test Equation: Dependent Variable: RESID Method: Least Squares Date: 05/20/21 Time: 12:28 Sample: 1995 2017 Included observations: 22 Presample and interior missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.101673	0.287443	0.353715	0.7277
C(2)	-0.004197	0.040136	-0.104569	0.9179
C(3)	-0.004792	0.034052	-0.140733	0.8896
RESID(-1)	0.639552	0.189550	3.374050	0.0034
R-squared	0.387426	Mean dependent var		-1.28E-15
Adjusted R-squared	0.285331	S.D. dependent var		0.158910
S.E. of regression	0.134339	Akaike info criterion		-1.013932
Sum squared resid	0.324846	Schwarz criterion		-0.815561
Log likelihood	15.15325	Hannan-Quinn criter.		-0.967202
F-statistic	3.794737	Durbin-Watson stat		1.547761
Prob(F-statistic)	0.028619			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج eviews8

كما سنعتمد على اختبار Breusch-Godfrey الذي يعتبر دقيقا ويمكن اعتماد عليه في العينات الصغيرة لاختبار وجود الارتباط الذاتي

حسب فرضية العدم $H_0=p_1=p_2=.....p_k=0$

حيث تمثل $R^{2*}n=LM$

والذي يفرض عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في حالة إذا كانت إحصائية كاي $LM <\varphi$ إحصائية لجرنج .$0=lm$ $38=23^{2*}3.32$ أما إحصائية كاي بدرجة حرية 1 و معنوية إحصائية 5% $\varphi=3.84$ اكبر من lm ومن هنا نقبل H_0 أي لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

5.5. اختبار ثبات تباين حد الخطأ:

نعتمد في الكشف عن ثبات تباين حد الخطأ على اختبار withبالاعتماد على eviews 8 نتحصل على الجدول التالي.

جدول رقم (05): اختبار ثبات تباين حد الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	3.518107	Prob. F(1,18)		0.0770
Obs*R-squared	3.269904	Prob. Chi-Square(1)		0.0706
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 05/20/21 Time: 12:36 Sample (adjusted): 1996 2017 Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.012796	0.004924	2.598955	0.0181
RESID^2(-1)	0.202673	0.108054	1.875662	0.0770
R-squared	0.163495	Mean dependent var		0.017951
Adjusted R-squared	0.117023	S.D. dependent var		0.019442
S.E. of regression	0.018269	Akaike info criterion		-5.072544
Sum squared resid	0.006008	Schwarz criterion		-4.972970
Log likelihood	52.72544	Hannan-Quinn criter.		-5.053106
F-statistic	3.518107	Durbin-Watson stat		1.043118
Prob(F-statistic)	0.077017			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج eviews8

إذا اعتمدنا على اختبار .arch فهو يعتمد على إحصائية لجرنج و الذي يفرض وجود تبات تباين للأخطاء في حالة إذا كانت إحصائية كاي $\varphi >$ LM نقبل فرض العدم أي تجانس الأخطاء عند مستوى معنوية 5% و درجة حرية 1 نتحصل على φ=3.84 LM =R^{2}*N

$$LM=0.588 < \varphi = 3.84$$

ومنه نقول إن هناك تجانس الأخطاء

6.5. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي النموذج المقدر:

من اجل التحقق من التوزيع البواقي إذا كان يتبع التوزيع الطبيعي نستعين بإحصائية جاك بيرا التي تعتمد على التفلطح التناظر.

الشكل رقم (01): توزيع البواقي

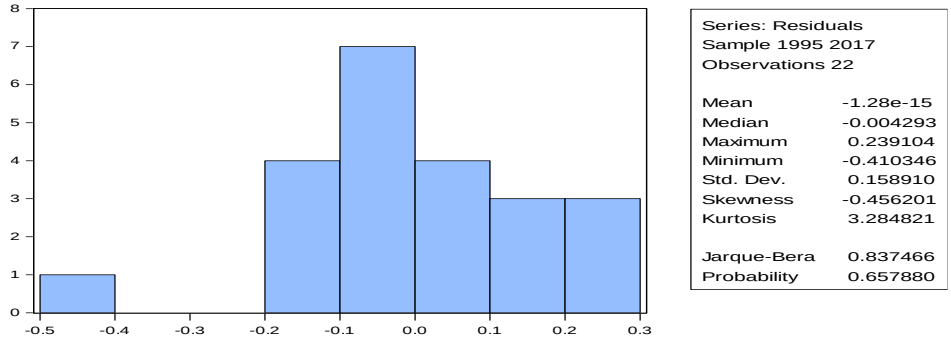

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج eviews8

من خلال النتائج المتحصل عليها نرى أن مستوى المعنوية ل جاك بيرا يفوق 0.05 وهذا ما يؤكده المنحنى ومنه سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

6. الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا تبيان دور الاستثمار المحلي في تعزيز التنويع الاقتصادي وكذا مساهمته في النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تناولنا في هذا البحث واقع الاستثمار في الجزائر خلال فترة الدراسة واهم السياسات المتخذة الداعمة للاستثمارات المحلية، مع التركيز على واقع الاستثمارات المحلية والقوانين المتخذة لدعم المبادرات في القطاع الخاص واهم السياسات المتخذة لدعمه، و ارتفاع نسبة الاستثمارات العمومية خاصة في مجال البناء و الأشغال العمومية سعيا لتحقيق نمو اقتصادي مقبولا، خاصة

مع ارتفاع أسعار البترول والانتعاش الاقتصادي الذي عرفته البلد في تلك الحقبة. أما قياسيا فقد برهنت الدراسة على وجود دور متزايد للاستثمار ضمن سياسة التنويع الاقتصادي من جهة ووجود علاقة وطيدة مابين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، والدور الهام لهذه الاستثمارات في تعزيز سياسة التنويع الاقتصادي حيث تقدر مرونة الناتج المحلي الخام بالنسبة للاستثمار المحلي 0.25 أي كل زيادة في الاستثمارات المحلية بـ 1% تقابلها زيادة 25% في الناتج المحلي الخام، وعلى وجود علاقة وطيدة مابين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي ، حيث تقدر مرونة الناتج المحلي الخام بالنسبة للنفقات العمومية 0.26 أي كل زيادة في النفقات العمومية ب 1% تقابلها زيادة 26% في الناتج المحلي الخام.

كما أن النتائج المتحصل عليها حسب الدراسة القياسية تشير إلى أن النموذج مقبول إحصائيا وقياسيا كما يؤكد الفرضية الموضوعة في البحث أن للاستثمار المحلي دور ايجابي في التنويع الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي ولهذا يجب دعم الاستثمارات المحلية وخاصة السلع الموجهة للتصدير حيث نري أن الاستثمارات المحلية هي الأكثر تأثيرا في النمو الاقتصادي. وعليه، فإن هذه النتائج مدى اهتمام الجزائر على مواصلة المجهودات بتعديلات جديدة لسياسات جذب الاستثمار والتركيز في المجالات الحيوية ووضع آليات تعاونية بين الشركات المحلية الناشئة والمستثمرين الأجانب، واعتماد إستراتيجية وطنية دائمة تعمل على تشجيع المبادرة الخاصة وتسهيل الأعمال في ظل تزايد الاهتمام بالاستثمارات المحلية.

6. قائمة المراجع:

المراجع بالغة العربية:

– شوقي جابر، إثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي حالة الجزائر،2014-2015، جامعة أم البواقي، ص 199-202.

– بوحفصي عبد الله، هيئات دعم التشغيل في الجزائر مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2002-2017، جامعة أدرار، الحوار الفكري، ص 722.

– خبابة وافية، بالأرقام مصانع الاسمنت بين التنافسية المحلية والتصدير.

– عبد الحكيم حذاقة، سيارة الجزائرية هل ستتبخر بين محاكمة المصنعين و مراجعة الحكومة، الموقع الالكتروني www.algazera.netbusnes//02/02/2020

المراجع باللغة الأجنبية:

– YOUNES Benisse (2003), La modernisation du secteur public groupe sanatoria et d'amitiés, France -Algérie, in www.senat.fr

– TEMMAR T, plus 3.6 million de logement réalise entre 1990-2018, in www.aps.dz.economie/75380-temmar

– Les indicateurs économiques de l'Algérie maintenus à des niveaux solvables 11/03/2014, revue de presse, 2000/2013, in www.andi.dz.endex.php/fr/press/1034

المواقع الالكترونية:

– https://www.angem.dz./ar/articleles-condtion
– https://www.cnac.dz./ar/articleles-condtion
– www.aps.dz/ar/algerie/48600-12-2020
– www.tsa.algezera.netbusniss